المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

السكان الأجانب المقيمون بالمغرب

دراسة مستخلصة من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024

دجنبر 2025

الفهـــــــرس

مقدمة 03

I. خصائص الأجانب المقيمين في المغرب حسب بلدان الجنسية 03
1.I التوزيع حسب منطقة الجنسية 04
2.I التوزيع حسب دول الجنسية 05

II. التوزيع حسب فترة الوصول: الهجرة الأخيرة 06

III. أسباب الهجرة: هيمنة الدوافع الاقتصادية والأسرية 07

IV. التوزيع الجغرافي: تمركز قوي في المدن 08

V. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية 09
1.V التوزيع حسب الجنس 09
2.V التوزيع حسب السن 10
3.V التوزيع حسب الحالة العائلية 11
4.V التوزيع حسب المستوى الدراسي 11

VII. النشاط والاندماج الاقتصادي 12
1.VII التوزيع حسب نوع النشاط 12
2.VII التوزيع حسب الوضعية المهنية 12

VIII. خصائص الأسر وظروف سكن الأجانب المقيمين في المغرب 13
1.VIII أنماط وحجم الأسر 13
2.VIII خصائص رب الأسرة الأجنبية 15
3.VIII خصائص السكن 17

خلاصة 19

ملحق 20

مقدمة

بفضل موقعه الجغرافي كمفترق طرق يربط أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، يحتل المغرب مكانة جيواستراتيجية متميزة وفريدة من نوعها. وبفضل هذا الموقع، أصبح المغرب منذ عقود فضاءً لحركية بشرية متعددة الأبعاد. فبعد أن كان يُنظر إليه طويلاً كبلدٍ مُصدّرٍ للهجرة، تحوّل تدريجياً إلى أرض استقبالٍ وعبورٍ لعدد متزايد من المهاجرين الأجانب. وتعود هذه التحولات إلى الديناميات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، والأزمات التي تعرفها بعض بلدان الأصل، إضافة إلى السياسات الاستباقية التي اعتمدها المغرب في مجال الهجرة.

لقد شكّل اعتماد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء سنة 2013، تلتها حملات تسوية الأوضاع الإدارية التي نظمت سنتي 2014 و2017، محطةً حاسمة في التدبير الإنساني والشامل لظاهرة الهجرة. فقد أسهمت هذه المبادرات في تحسين ظروف إقامة المهاجرين واندماجهم، وفي تعزيز المعرفة الإحصائية لهذه الفئة من السكان.

كما أن إدراج محور مخصّص للهجرة ضمن الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 يعد خطوة أساسية لفهم أفضل لخصائص ومسارات الحياة واحتياجات هذه الفئة من السكان، خاصة في ظل غياب أنظمة تسجيل شاملة. وقد مكّن الإحصاء من قياس حجم هذه الساكنة وتركيبتها، وتحليل خصائصها الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية والجغرافية، فضلاً عن تقييم التحولات التي طرأت عليها منذ إحصاء 2014.

إضافة إلى ذلك، يمثّل إحصاء 2024 قاعدة معطيات قوية وذات تمثيلية عالية، تُتيح تطوير بحوث ما بعد الإحصاء بشكل أعمق، سواء تعلّق الأمر بظروف العيش أو التشغيل أو الاندماج أو التنقل أو الولوج إلى الخدمات. وتوفر هذه المعطيات قاعدة صلبة لتوجيه السياسات العمومية، والاستجابة للالتزامات الدولية، وملاءمة الاستجابات المؤسساتية مع واقع الهجرة بالمغرب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الأجانب المقيمين في المغرب سنة 2024، من خلال إبراز أصولهم الجغرافية، ودوافع وجودهم، وتوزيعهم المجالي، ومستوى اندماجهم السوسيو-اقتصادي. كما تسعى إلى تحديد أبرز الاتجاهات الحديثة للهجرة الأجنبية بالمغرب، في سياق يرسّخ فيه البلد دوره كقطبٍ للاستقرار وللفرص وللتنوع الثقافي في إفريقيا.

I. خصائص الأجانب المقيمين في المغرب حسب بلدان الجنسية

يقصد «بالسكان الأجانب»، المعتمد في هذه الدراسة، جميع الأشخاص المقيمين في المغرب الذين صرّحوا، خلال الإحصاء، بحمل جنسية غير مغربية. ويُشكّل الإحصاء مصدراً أساسياً للمعلومات حول وجود الأجانب في البلاد. إن السؤال المتعلق ببلد الجنسية، عند ربطه بالمتغيرات الفردية الأخرى التي يجمعها الإحصاء العام للسكان والسكنى، يتيح الحصول على مجموعة غنية ومتنوعة من المعطيات الكمية والنوعية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأجانب المقيمين في المغرب.

علاوة على ذلك، تُعد التغطية الشاملة لهذه الفئة السكانية تحديًا منهجيًا كبيرًا. فبسبب الطبيعة الخاصة ووضعية بعض الأجانب غير النظامية أحيانًا، يظل إجراء إحصاء كامل لهم أمرًا صعبًا. ومع ذلك، تم بذل جهود كبيرة، خلال إعداد وتنفيذ الإحصاء العام للسكان والسكنى، من أجل ضمان إحصاء جميع الأشخاص الأجانب الذين يشكلون جزءًا من السكان القانونيين في المغرب، بغض النظر عن وضعهم الإداري .

من بين مجموع 36,8 مليون نسمة الذين شملهم إحصاء سنة 2024، بلغ عدد الأجانب المقيمين بالمغرب 148.152 شخصاً، أي ما يعادل حوالي 0,4% من إجمالي سكان البلاد. وبالمقارنة مع إحصاء سنة 2014، فقد سجّل عدد هذه الفئة السكانية ارتفاعاً قدره 64.151 شخصا، أي بزيادة إجمالية بلغت 76,4% خلال الفترة البينية بين إحصائي 2014 و2024.

[1] من أجل ضمان شمولية ودقة المعطيات المجمَّعة خلال عملية الإحصاء لسنة 2024، قامت المندوبية السامية للتخطيط، بتعاون مع شبكة GTMA (المجموعة الموضوعاتية للهجرة واللجوء)، بإدماج أسئلة مرتبطة بشكل خاص بالهجرة الدولية ضمن استمارات الإحصاء. وقد مكّن هذا التعاون أيضاً من تنفيذ عملية "التواصل الوسيط"، التي سهّلت مشاركة المهاجرين واللاجئين في مرحلة جمع المعطيات لدى الأسر. وشملت هذه العملية تعبئة وتكوين حوالي 100 من المهاجرين والمهاجرات واللاجئين في 8 مدن بالمملكة (أكادير، بني ملال، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، الرباط وطنجة)، إضافة إلى تعبئة 80 شخصاً وسيطاً خلال مرحلة تجميع المعطيات.

يبرز التحليل بأثر رجعي للإحصاءات المنجزة منذ سنة 1971 تطوراً متبايناً في عدد الأجانب المقيمين بالمغرب. ففي الواقع، فإن عددهم الذي كان يبلغ حوالي 112 ألف شخص سنة 1971، قد انخفض إلى 62 ألفًا سنة1982 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 44,6% خلال إحدى عشرة سنة، قبل أن ينخفض مجدداً إلى 50 ألفاً سنة 1994. ابتداءً من هذا التاريخ، بدأت معالم انعكاس الاتجاه تتشكل، إذ ارتفع عدد الأجانب إلى 51.435 سنة 2004، ثم إلى 84 ألفاً سنة 2014، ليصل إلى 148 ألفاً سنة 2024. وتعكس هذه الدينامية استعادة تدريجية لتدفقات الهجرة نحو المغرب، مما يؤكد المكانة المتصاعدة التي أصبحت تحتلها المملكة كوجهة للهجرة في المنطقة.

الرسم البياني 1: تطور عدد الأجانب المقيمين في المغرب (بالآلاف)

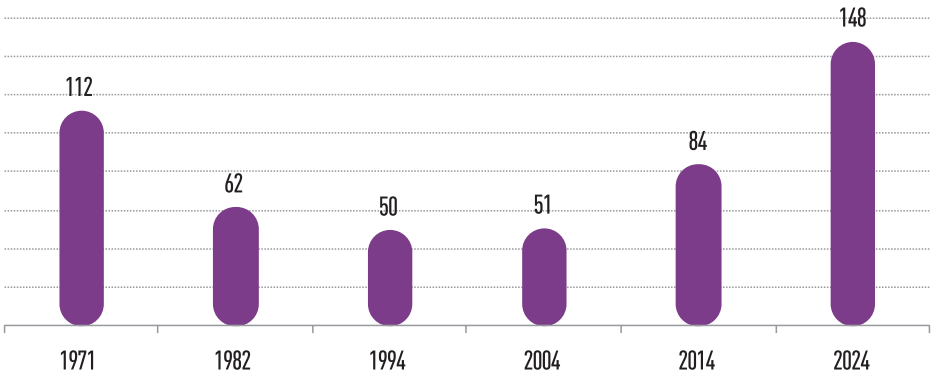

المصدر: إحصاءات سنة 1971، 1982، 1994، 2004، 2014 و 2024

1.I التوزيع حسب منطقة الجنسية

يؤكد توزيع الأجانب المقيمين حسب مناطق جنسيتهم على الهيمنة المتزايدة لمواطني إفريقيا جنوب الصحراء في ديناميات الهجرة نحو المغرب. ففي سنة 2024، بلغت حصتهم 59,9% من إجمالي المهاجرين الأجانب، مقارنة بـ 26,8%فقط سنة 2014. يشير هذا التطور إلى تحول مهم في تدفقات الهجرة، مما يضع المغرب ضمن ديناميات تتسم بشكل متزايد بالهجرة من الجنوب إلى الجنوب، ويعزز ارتباطه القاري كوجهة استقبال داخل إفريقيا.

عرفت نسبة الأجانب المقيمين المنحدرين من أوروبا، والتي كانت مهيمنة تاريخياً، تراجعاً واضحا، إذ لم تعد تمثل إلا 20,3% سنة 2024، مقارنة بـ 40% في 2014. وبالمثل، انخفضت نسبة الأجانب المقيمين المنحدرين من منطقة MENA[2]، لتنتقل من 13,3% في 2014 إلى 7,3% في 2024. ومع ذلك، قد تتغير هذه الاتجاهات حسب السياق الجيوسياسي الإقليمي، الذي يتميز بالصراعات المسلحة وعدم الاستقرار المستمر، ما قد يؤدي إلى ظهور تدفقات جديدة للهجرة نحو المغرب.

في سنة 2024، بلغت نسبة المواطنين المغاربيين 6% من الأجانب المقيمين في المغرب، وهي نسبة متواضعة نسبياً يُفسرها عادة القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية واللغوية الوثيقة مع المملكة. ومع ذلك، شهدت هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2014، حين كانت تبلغ 13%. ويُعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير لتراجع عدد المهاجرين الليبيين، الذين ارتفعت أعدادهم بعد عدم الاستقرار السياسي سنة 2011، حيث بلغت 2% في 2014، قبل أن تنخفض إلى 0,5% وفقاً لآخر إحصاء.

تظل جهات آسيا وأمريكا الشمالية هامشية ضمن البنية العامة للأجانب المقيمين في المغرب، حيث تمثل على التوالي 4,1% و1,8% في 2024، مقابل 4,3% و2,2% في 2014. وتعكس هذه النسب المستقرة تدفقات محدودة وموجهة بشكل خاص، على الأرجح نتيجة مشاريع تجارية، أو الدراسة، أو الإقامة المهنية المؤقتة.

[2] MENA : الشرق الأوسط باستثناء المغرب العربي، وتشمل : البحرين، مصر، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، سوريا، واليمن.

الرسم البياني 2: توزيع الأجانب المقيمين حسب منطقة الجنسية (%)

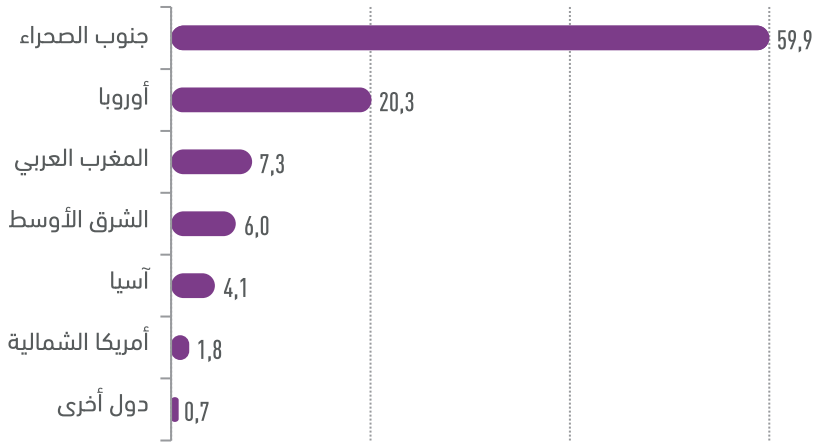

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

2.I التوزيع حسب دول الجنسية

كشفت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 عن هيمنة واضحة لمواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء بين الأجانب المقيمين في المغرب. يتناقض هذا التوجه مع التصورات التقليدية للهجرة من الجنوب إلى الشمال، ويؤكد مكانة المغرب المتنامية كوجهة رئيسية ومركز جذب للهجرة في القارة الأفريقية.

تعد دولة السنغال، وبفارق كبير، أكثر جنسية ممثلة بين الأجانب المقيمين في المغرب، بنسبة 18,4% من إجمالي عددهم. وتعكس هذه الهيمنة متانة الروابط التاريخية في مجالات الهجرة والثقافة والاقتصاد بين البلدين. وتأتي دولة ساحل العاج في المرتبة الثانية بنسبة 17,3%، مما يؤكد اتساع تدفّق موجات الهجرة الحديثة القادمة من غرب إفريقيا. وتشكل هاتان الدولتان معاً أكثر من ثلث السكان الأجانب في المغرب.

من جهة أخرى، يعكس التواجد اللافت للمواطنين الفرنسيين (13,8%) شكلاً آخر من الهجرة، غالباً ما يرتبط بالتنقلات المهنية المؤهلة، أو بمشاريع التعاون، أو بالإقامة بعد التقاعد، وذلك في سياق العلاقات التاريخية الوثيقة بين فرنسا والمغرب.

كما تسجل جنسيات إفريقية أخرى من جنوب الصحراء حضورها بالمغرب، مثل غينيا (4,8%)، ومالي (2,5%)، والكونغو برازافيل (2,3%)، والكاميرون (1,9%)، مما يعكس التنوع المتزايد لتدفقات الهجرة نحو المغرب والدور الذي يلعبه البلد باعتباره ملتقى طرق للهجرة داخل القارة الإفريقية.

علاوة على ذلك، تأتي نسبة كبيرة من المهاجرين من الشرق الأوسط، وخاصةً سوريا، حيث تُمثل نسبة 3% من المواطنين الأجانب المحصيين. ويرتبط هذا التدفق ارتباطًا وثيقًا بالنزاعات المسلحة والنزوح القسري الناجم عن الحرب الأهلية السورية.

وبشكل عام، يُعد وجود النازحين من هذه المنطقة جزءًا من سياق دولي يتسم بانعدام الأمن المستمر وتصاعد النزاعات. وتتأثر عدة مناطق بشكل خاص، لا سيما الشرق الأوسط (مع العراق منذ سنة 2001، وسوريا منذ سنة2011، واليمن منذ سنة 2014)، وشرق أفريقيا مع جنوب السودان منذ سنة2013، بالإضافة إلى دول الساحل والصحراء (مالي، والنيجر، وتشاد)، التي تواجه أزمات سياسية وأمنية متكررة.

ويؤكد هذا التنوع في الجنسيات الدور المتنامي للمغرب كدولة مضيفة تقع عند مفترق طرق ديناميكيات الهجرة الإقليمية والدولية، وتعزز مكانتها كمركز استراتيجي للتنقل البشري.

الرسم البياني 3: بنية الأجانب المقيمين في المغرب حسب الجنسيات الأكثر تمثيلا (%)

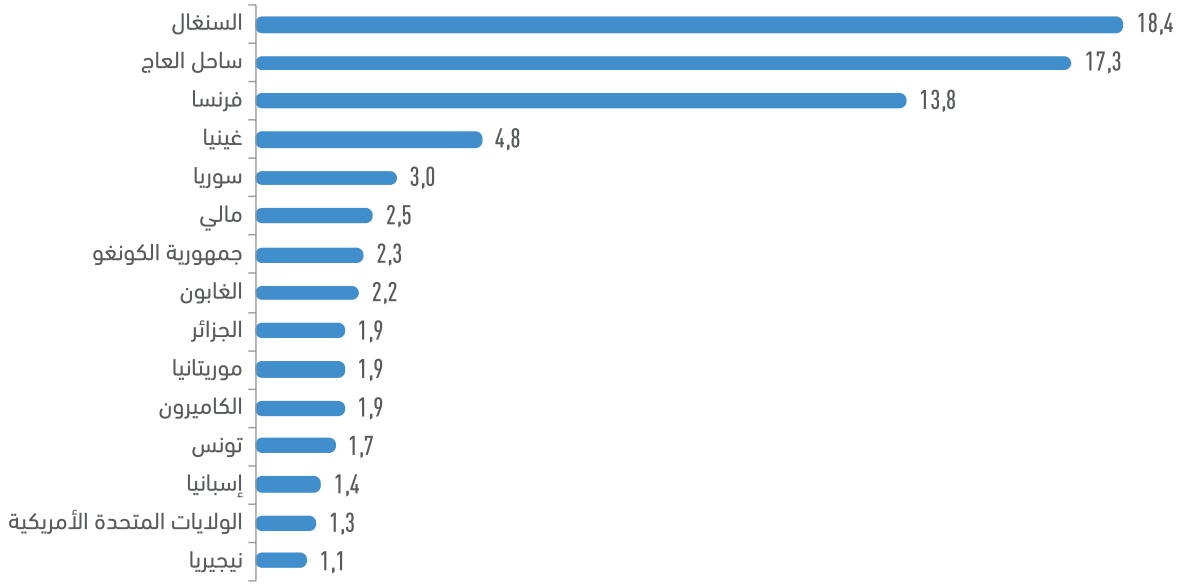

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

II. التوزيع حسب فترة الوصول: الهجرة الأخيرة

التحق أغلب الأجانب المقيمين بالمغرب حديثاً. وتُظهر معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تسارعاً واضحاً في وتيرة الوصول خلال العقد الأخير، وخاصة منذ سنة 2021، وهي الفترة التي اختار خلالها أكثر من نصف المهاجرين الأجانب (55,3%) الاستقرار في المغرب.

يعكس هذا الاتجاه تكثيفًا حديثًا جدًا لتدفقات الهجرة إلى المغرب، ويمكن تفسيره بتقاطع عدة عوامل: ابرزها تطوّر السياسات المغربية في مجال الهجرة، ولا سيما من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وحملات التسوية الادارية الاستثنائية التي نُظمت سنتي 2014 و2017، ثم آثار فترة ما بعد كوفيد-19 على استئناف الحركية الدولية، إضافة إلى استمرار التوترات السوسيو-الاقتصادية والسياسية في عدد من بلدان الأصل.

شهدت الفترة الممتدة بين 2011 و2020 بدورها نسبة مهمة من الوافدين، حيث يمثل فيها المهاجرون نسبة 35,8% ، مما يدل على أن الدينامية الحالية للهجرة تندرج ضمن اتجاه بدأ قبل سنة 2021 بوقت طويل، لكنه تعزّز بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة. في المقابل، تُظهر الفترات السابقة نسبًا أقل بكثير: إذ لم تتجاوز نسبة الوافدين بين 2001 و2010 حوالي 5,4%، ولا تتعدى 3,4% قبل سنة 2000.

يعكس هذا التطور الزمني تحولاً تدريجياً يعرفه المغرب، إذ ينتقل من بلدٍ تميز تاريخيا بالهجرة نحو الخارج إلى بلدٍ يستقطب، بشكل متزايد، المهاجرين ويشكل وجهة للاستقرار الدائم بالنسبة لعدد كبير منهم.

الرسم البياني 4 : نسبة الأجانب المقيمين في المغرب حسب فترة الوصول إلى البلد (%)

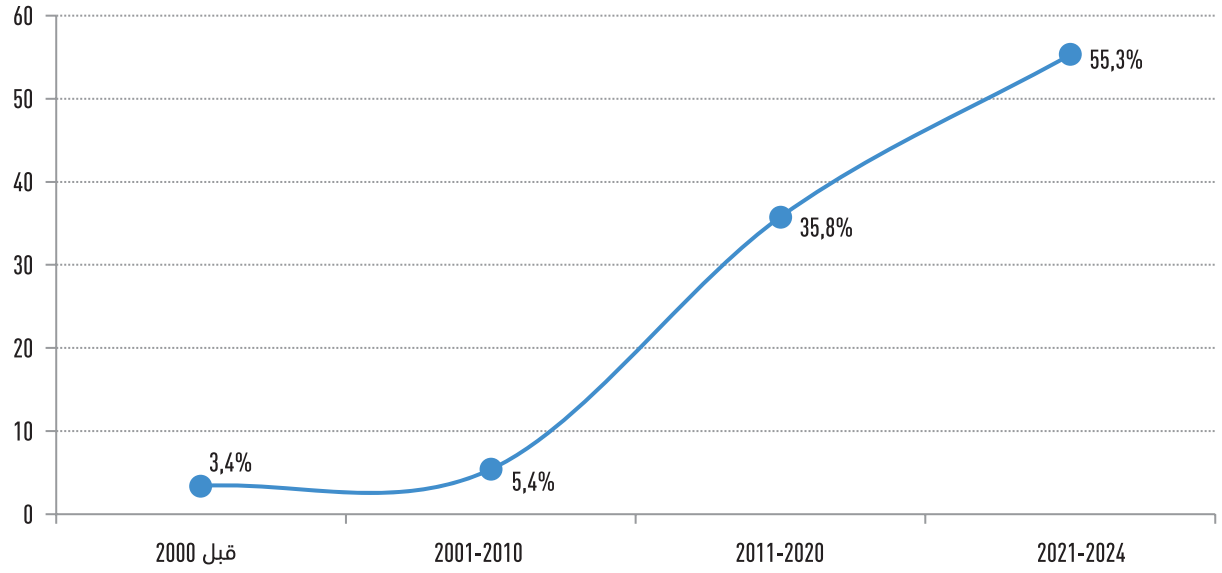

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

III. أسباب الهجرة: هيمنة الدوافع الاقتصادية والأسرية

لأول مرة، تضمّن إحصاء 2024 في المغرب سؤالاً محدداً حول دوافع هجرة الأجانب المقيمين في البلاد. وقد مكّن هذا التطوير المنهجي من الذهاب أبعد من مجرد إحصاء عدد السكان المهاجرين، موفّراً إضاءة قيّمة للدوافع الفردية أو الأسرية التي تشكّل مسارات الهجرة.

تُظهر النتائج بوضوح هيمنة الأسباب الاقتصادية، حيث أفاد 53,3% من المهاجرين أنهم قدموا إلى المغرب لأسباب تتعلق بالعمل. ويؤكد هذا الرقم دور البلاد كقطب جذب إقليمي، لا سيما في قطاعات البناء والخدمات والفلاحة والاقتصاد غير المهيكل. ويعزز هذا الواقع صورة المغرب كبلد وجهة في إطار ديناميات الهجرة جنوب-جنوب، حيث تُعزى الهجرة في المقام الأول إلى الرغبة في تحسين الظروف المعيشية والبحث عن فرص اقتصادية أفضل.

تأتي الأسباب العائلية في المرتبة الثانية، حيث أشار إليها 20,8% من المهاجرين، مما يعكس أهمية ديناميات لم شمل الأسرة. وتشير هذه التوجهات إلى استقرار تدريجي لبعض مسارات الهجرة، تتسم بالرغبة في الاندماج والاستقرار. ويمكن أن يرتبط هذا النوع من الهجرة أيضًا بمشاريع إقامة على المدى المتوسط أو الطويل.

تمثل الدراسة والتخرج أيضاً دافعاً هاماً للهجرة، ويُعنى بذلك 14% من المهاجرين. وتؤكد هذه النسبة الجاذبية المتزايدة للمغرب كقطب تعليمي إقليمي، لا سيما للطلاب القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، والذين يستفيد العديد منهم من منح التعاون أو يلتحقون بالجامعات المغربية.

علاوة على ذلك، تظل الأسباب القسرية أو الإنسانية هامشية. في الواقع، لا يُشير سوى 2,5% من المهاجرين إلى النزاع أو انعدام الأمن، بينما تُمثل الأسباب المتعلقة بتغير المناخ (التصحر، والفيضانات، إلخ) 0,3% فقط من الحالات. ومع ذلك، تُخفي بعض الدوافع الاقتصادية في الواقع حالات ضعف مرتبطة بالأزمات البيئية أو السياسية في بلدان الأصل. وهكذا، وعلى الرغم من أن الدور يظل ضئيلا، يواصل المغرب الاضطلاع بدور الاستقبال للأشخاص الباحثين عن الحماية والأمان.

تبرز أيضًا أسبابٌ أخرى أكثر هامشية، مثل طلب الرعاية الطبية (0,3%) أو الفرار من حالات العنصرية أو الإقصاء (0,5%). علاوةً على ذلك، يعكس الاستثمار والأعمال (1,8%)، وكذلك التقاعد (2,2%)، هجرة لأشخاص ذوي مؤهلات عالية أو من ذوي الإمكانيات المادية الجيدة.

الجدول 1: نسب الأجانب المقيمين حسب سبب الهجرة (%)

سبب الهجرة	النسبة المئوية (%)
عمل	53,3
أسباب عائلية	20,8
الدراسة/التخرج	14,0
الحرب/الصراع/انعدام الأمن	2,5
التقاعد	2,2
الاستثمار/الأعمال	1,8
عدم الإندماج /العنصرية	0,5
أسباب صحية	0,3
تغير المناخ (التصحر، الفيضانات، الخ.)	0,3
آخر	3,4
المجموع	**100,0**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

IV. التوزيع الجغرافي: تمركز قوي في المدن

تؤكد معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 وجود تمركز حضري قوي للأجانب المقيمين، وهو اتجاه لوحظ بالفعل في سنة 2014، ولكنه ازداد بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. في سنة 2024، سيعيش غالبية الأجانب تقريبًا (95%) في الوسط الحضري، دلالة على توجه الاستقرار في مناطق تتميز بإمكانيات اقتصادية ومؤسساتية وتعليمية عالية.

تتركز أغلبية الأجانب المقيمين في المغرب في جهتين: الدار البيضاء-سطات، التي تمثل 43,3% منهم في سنة 2024، مقابل 35,1% في سنة 2014، والرباط-سلا-القنيطرة، بنسبة 19,2% في سنة 2024، بانخفاض عن 29% المسجلة في سنة 2014. ويعكس هذا التطور استقطابًا متزايدًا حول الدار البيضاء، مما يواصل تعزيز جاذبيتها الاقتصادية، وخاصة في القطاعات غير المهيكلة والخدمات والبناء.

شهدت جهات أخرى، مثل فاس-مكناس، التي بلغت نسبة الأجانب المقيمين فيها 2, 9% سنة 2014، انخفاضًا في حصتها إلى 4,1% في عام 2024. ويُلاحَظ اتجاه مماثل في الجهة الشرقية، حيث انخفضت النسبة من 7,5% إلى 1,9% فقط خلال الفترة نفسها. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الجاذبية الاقتصادية، ونقص فرص العمل، وإعادة تركيز سياسات الهجرة الوطنية نحو مراكز حضرية أكثر هيكلة وديناميكية. وفي حالة الجهة الشرقية تحديدًا، يعكس هذا الاتجاه أيضًا تراجع دورها التاريخي كمنطقة عبور إلى أوروبا، المرتبط بتعزيز الرقابة على الحدود وإعادة تشكيل مسارات الهجرة على المستوى الإقليمي.

وعرفت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة استقرارا نسبيا في توزيع الأجانب المقيمين، حيث ارتفعت نسبتهم من 6,2% في سنة 2014 إلى 6,5% في سنة 2024. وتحتفظ هذه الجهة بدورها التقليدي كمنطقة عبور إلى أوروبا، بينما تواصل جذب عدد متنامٍ من المهاجرين الباحثين عن فرص عمل، وخاصة في قطاعات الخدمات اللوجستية وصناعة السيارات وخدمات الموانئ.

في المقابل، تسجل بعض الجهات تطورا ملحوظًا. وينطبق هذا على جهة مراكش-آسفي، التي ارتفعت حصتها من 4,5% إلى 9,2%، وجهة سوس-ماسة، من 3% إلى 9,4% بين سنتي 2014 و2024. وتُفسر هذه الاتجاهات بالديناميكية الاقتصادية التي تتميز بها هذه المناطق: إذ يلعب قطاع السياحة في جهة مراكش وقطاع الفلاحة المكثفة في سوس-ماسة دورًا محوريًا في جذب القوى العاملة المهاجرة.

لا تزال الأقاليم الجنوبية الثلاثة تضم عددًا محدودًا من الأجانب المقيمين، مع استقرار نسبي أو انخفاض طفيف في نسبتهم الإجمالية. ومع ذلك، تتميز الداخلة بديناميكية خاصة، حيث ارتفعت حصتهم من 2,2% سنة 2014 إلى 4,2% سنة 2024.

يعكس هذا التوجه استمرار جاذبية الجهة، ويرتبط على الأرجح بتطورها الاقتصادي، وموقعها الاستراتيجي في المبادلات بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى الديناميكية المتزايدة لقطاعات الموانئ والصيد والسياحة.

الرسم البياني 5: توزيع الأجانب المقيمين في المغرب حسب جهة الإقامة (%)

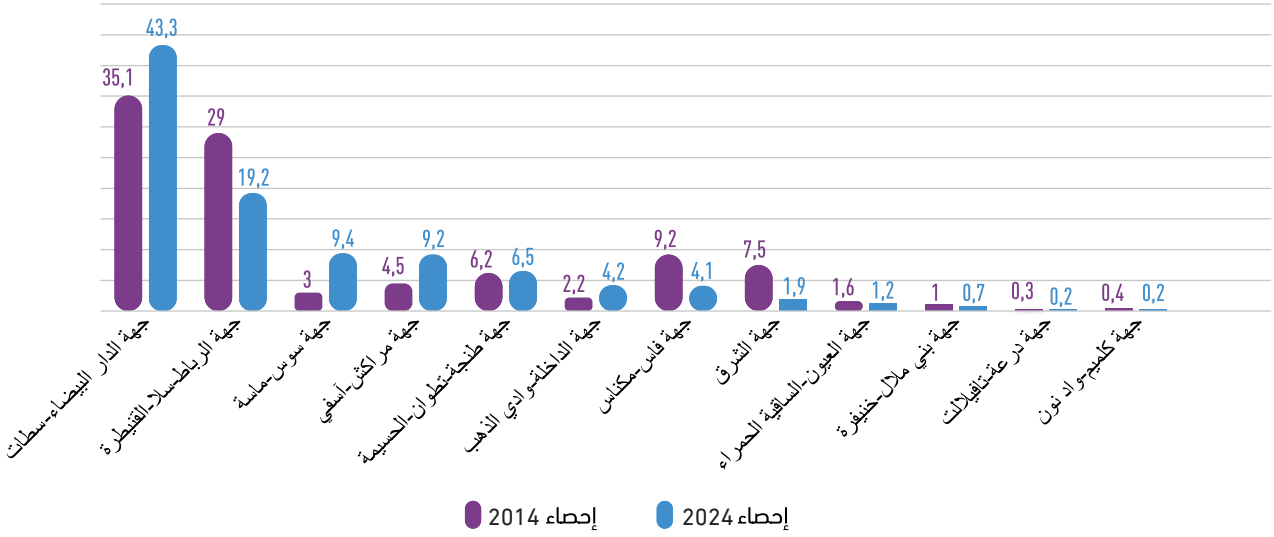

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

٧. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية

1.٧ التوزيع حسب الجنس

يتميز عدد السكان الأجانب الذين شملهم الإحصاء في المغرب سنة 2024 بهيمنة طفيفة للرجال، بنسبة 55,9% مقابل 44,1% للنساء. ورغم أن الرجال لا يزالون يمثلون الأغلبية، إلا أن هذا التوزيع يعكس تناميًا في أنماط الهجرة النسائية، متجاوزًا النماذج التقليدية التي كانت النساء ممثلات فيها بشكل محدود أو تقتصر أدوارهن على التبعية داخل الأسرة.

يظهر هذا التوجّه نحو التأنيث بجلاء لدى بعض الجنسيات، ولا سيما الإيفوارية والفلبينية، حيث يمثلن 60% و69,7% من المهاجرين القادمين من ساحل العاج والفليبين على التوالي. ويُفسر هذا التمثيل المفرط للنساء إلى حد كبير بوجود فرص عمل متاحة في الغالب لهن، لا سيما في الخدمات الشخصية: رعاية الأطفال، ومساعدة كبار السن أو المرضى، والعمل المنزلي.

يضطلع تطوير شبكات المجتمع النسائي والتضامن الدياسبوري، الراسخة بالفعل في المغرب، بدور محوري في تيسير تنقل النساء، سواء على الصعيد اللوجستي أو الرمزي. وتساهم هذه الشبكات في تأمين رحلات الهجرة من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي والمعلوماتي، مع تعزيز استقلالية النساء المهاجرات. كما تُعزز اندماجهن التدريجي في الفضاء الحضري من خلال تسهيل حصولهن على السكن والعمل، وغير ذلك من الاحتياجات.

الرسم البياني 6: توزيع الأجانب المقيمين حسب الجنس (%)

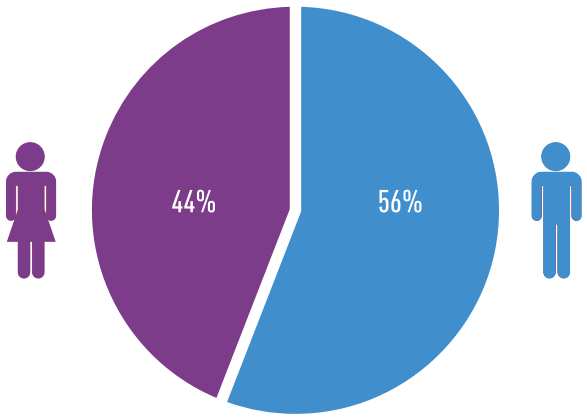

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

2.V التوزيع حسب السن

يؤكد التركيب العمري هذه الدينامية، حيث تشكل الفئة العمرية بين 15 و64 سنة 80,1% من الأشخاص الذين شملهم الإحصاء، أي الذين هم في سن العمل. تعكس هذه الفئة الغنية بالشباب والواعدة بالإنتاجية الطابع الاقتصادي الجوهري للعديد من مشاريع الهجرة، التي يقودها أفراد بحثا عن عمل أو تكوين أو ارتقاء اجتماعي. أما الفئة التي تقل أعمارها عن 15 سنة (13,9%) والأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة (6,0%)، فرغم كونهم أقلية، فهم يعكسون تنوعاً متزايداً في التشكيلات الأسرية، شاملاً الأطفال وكبار السن.

الرسم البياني 7: توزيع الأجانب المقيمين حسب الفئة العمرية (%)

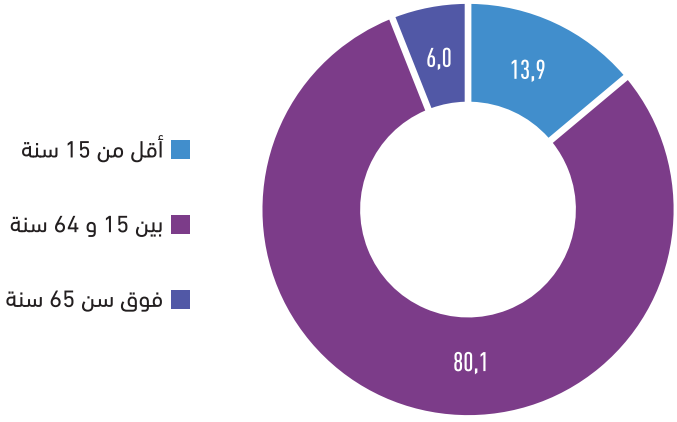

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

3.V التوزيع حسب الحالة العائلية

من بين السكان الأجانب المقيمين في المغرب الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، يمثّل الأشخاص العزاب ما يقارب النصف (49,4%). وتؤكد هذه النسبة المرتفعة أن مسارات الهجرة نحو المغرب ما تزال في الغالب فردية، يقودها شباب بالغون يبحثون عن فرص مهنية أو تعليمية أو عن ارتقاء اجتماعي. يتوافق هذا الاتجاه تماماً مع البنية العمرية لهذه الفئة، إذ تتركّز الغالبية الكبرى من أفرادها في الفئة العمرية النشيطة.

يمثّل المهاجرون المتزوجون 45,5% من الأجانب المقيمين في المغرب ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، وهو رقم مهم يعكس وجود هجرة عائلية ملحوظة وفي تزايد. وقد تعكس هذه النسبة حالات لمّ الشمل العائلي، أو الهجرة المشتركة، أو مسارات استقرار طويل الأمد تتميز بتشكّل نواة أسرية على التراب المغربي. ويُبرز هذا المستوى المرتفع احتياجات خاصة، ولا سيما ما يتعلق بالسكن الملائم للأسر، والولوج إلى خدمات الصحة الإنجابية، إضافة إلى تمدرس الأطفال ومواكبتهم.

فيما يخص فئتي المطلقين (2,8%) والأرامل (1,5%)، فهما تظلان أقلية بين السكان الأجانب المقيمين في المغرب والذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر.

الرسم البياني 8: توزيع الأجانب المقيمين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة العائلية (%)

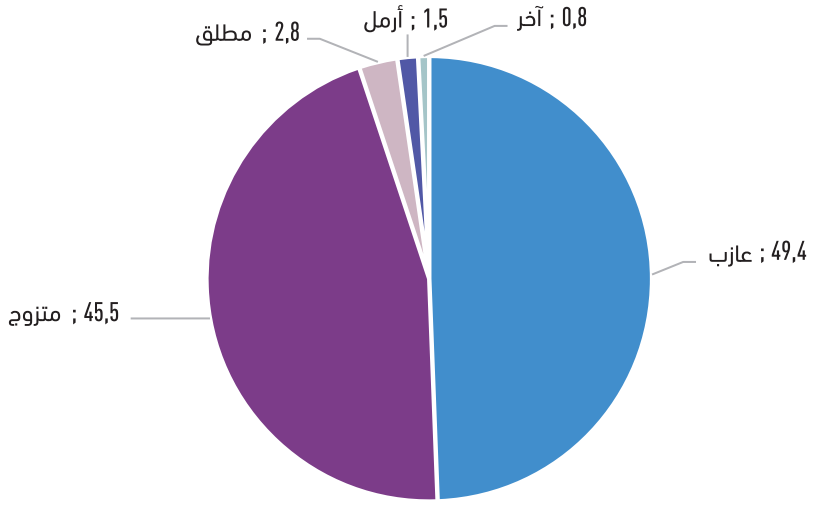

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

4.V التوزيع حسب المستوى الدراسي

فيما يتعلق بالمستوى الدراسي، تُظهر معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الخاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر، مستوى تعليميًا مرتفعًا بشكل عام، إذ إن 38,9% منهم حاصلون على شهادة التعليم العالي، بينما بلغ 28,2% المستوى الثانوي. وتبرز هذه النِّسب الحضور اللافت لفئات مؤهّلة، قادرة على الاندماج في قطاعات مهنية تتطلب كفاءات متخصصة وخبرة مُثبتة.

من جهة أخرى، تمثّل الفئة التي لا تمتلك أي مستوى دراسي أو لم تلتحق إلا بالتعليم الأولي نسبة مهمة من الأشخاص الذين شملهم الإحصاء، أي 20,8%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة تشمل أيضًا أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة ما زالوا في طور التمدرس، وهو ما يفسّر جزئيًا هذا المستوى المنخفض. ومع ذلك، تعكس هذه النسبة أيضًا وجود مهاجرين قادمين من أوساط محدودة التمدرس أو ذات ولوج محدود إلى التعليم قبل قدومهم إلى المغرب.

يعكس هذا التنوع في المستويات الدراسية تعقيد مسارات الهجرة، الشيء الذي يتجلى في وجود أفراد مؤهلين تأهيلا عاليا، الذين تحفزهم الفرص الاقتصادية أو الأكاديمية، وأفراد أكثر ضعفا تُعدّ أولوياتهم الأساسية الاندماج الاجتماعي والولوج إلى التعليم والحقوق الأساسية.

الجدول 2: توزيع الأجانب المقيمين الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر حسب المستوى الدراسي (%)

المستوى الدراسي	النسبة المئوية (%)
بدون مستوى دراسي/تعليم أولي	20,8
ابتدائي	12,0
ثانوي	28,2
عالي	38,9
المجموع	**100,0**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

VII. النشاط والاندماج الاقتصادي

1.VII التوزيع حسب نوع النشاط

تشير معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 إلى أنّ 53,8% من الأجانب المقيمين في المغرب الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر هم من النشيطين المشتغلين، ما يعكس اندماجًا مهمًا في سوق الشغل المغربي. وتبرز هذه النسبة المهيمنة الطابع الاقتصادي لمسارات الهجرة، مع حضور لافت في القطاعات التي تتطلب عمالة مكثفة، وغالبًا في مجالات تشهد عجزاً في تغطية اليد العاملة المحلية.

من جهة أخرى، يشكّل التلاميذ والطلبة 17,5% من الأجانب المقيمين في المغرب ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، وهو معدل يبرز الأهمية المتزايدة للحركية التعليمية نحو المغرب، خصوصًا في صفوف الشباب القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويسهم هذا التوجّه في إعادة تشكيل الملامح العامة للهجرة نحو البلاد، التي باتت تُعرف اليوم كقطب جامعي وتكويني بارز على مستوى المنطقة.

تشكّل نسبة العاطلين عن العمل، التي تظلّ منخفضة نسبيًا (4,6%)، مؤشرًا على نوع من المرونة في الولوج إلى سوق الشغل، لكنها قد تخفي أيضًا حالات من عدم النشاط المقنّع أو الوضع الهش لليد العاملة، لا سيما في القطاعات غير المهيكلة، حيث لا تسمح المؤشرات التقليدية دائماً بالقياس الدقيق لمعدلات البطالة.

تعكس حالات عدم النشاط الأخرى تنوعًا في الوضعيات الاجتماعية: حيث تمثل النساء ربات البيوت 7,6%، والمتقاعدون 5,5%. ويضاف إلى ذلك فئات أكثر هامشية، مثل المستفيدين من دخل ثابت، وكبار السن المعالين، والمرضى، فضلاً عن الأطفال، مع أن هذه الفئة الأخيرة مستثناة من هذه الدراسة التي تركز على الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن السكان الأجانب هم في الغالب في سن النشاط الاقتصادي، ومنخرطون في ديناميات العمل أو التكوين، وذو اندماج اقتصادي نسبي.

الرسم البياني 9: توزيع الأجانب المقيمين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب نوع النشاط (%)

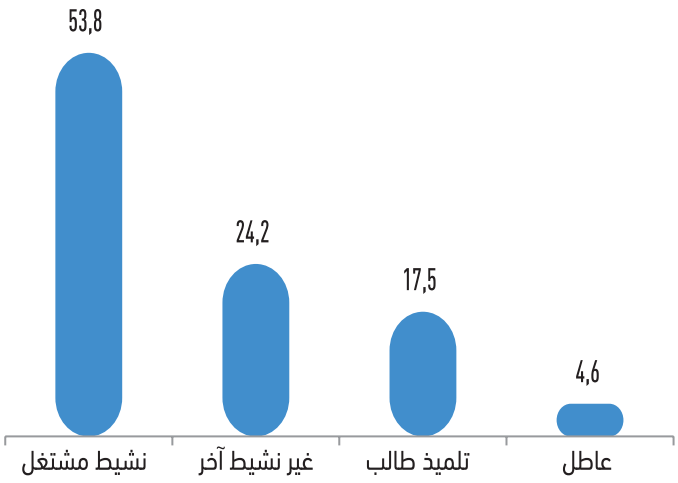

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

2.VII التوزيع حسب الوضعية المهنية

تُظهر معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن الوضعية المهنية المهيمنة لدى السكان الأجانب النشيطين المشتغلين هي «مستأجر في القطاع الخاص»، حيث تشمل ما يقارب ثلثيهم (65,8%). ومع ذلك، تظل أشكال أخرى من العمل حاضرة، لا سيما العمال المستقلون المتجولون (7,9%)، والمستقلون ذو محل (4,9%) أو الذين يعملون من

المنزل (3,6%)، بالإضافة للمشغلين الذين يمثلون 5,8% من النشيطين. ويشكّل المستأجرون في القطاع العام 4,1%، بينما تعكس الوضعيات الأكثر هامشية مثل المساعدين العائليين (1,8%)، والمتعلمين (0,6%)، والمتعاونين والشركاء (1,3%)، أو الحالات الأخرى (4,1%) قدرا من التنوع في أساليب الاندماج المهني.

الرسم البياني 10: توزيع الأجانب المقيمين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الوضعية المهنية (%)

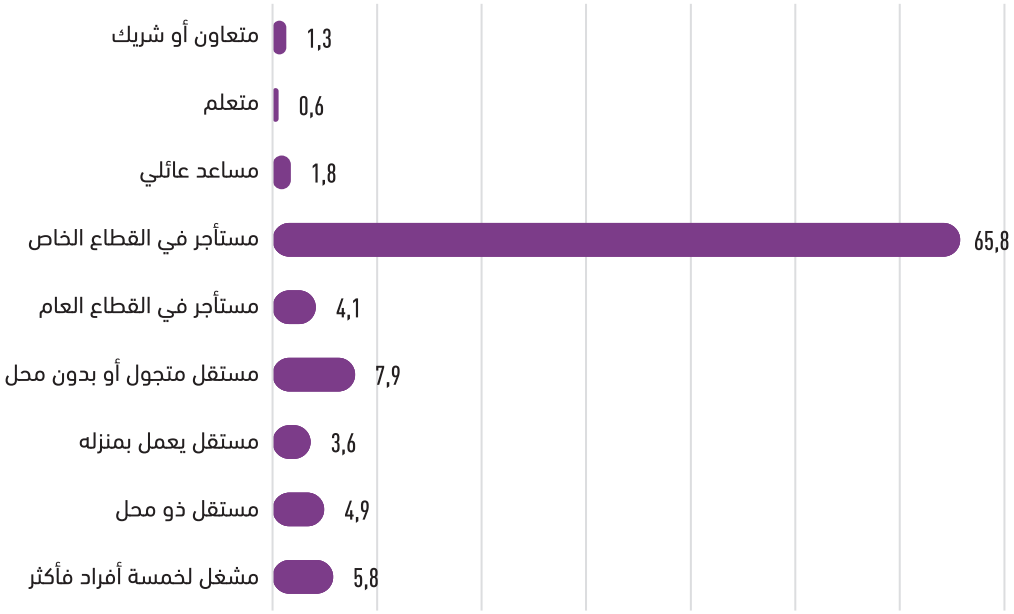

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

VIII. خصائص الأسر وظروف سكن الأجانب المقيمين في المغرب

1.VIII أنماط وحجم الأسر

تُبرز نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 معطيات دقيقة حول أنماط السكن المشترك لدى الأجانب المقيمين بالمغرب. بلغ عدد الأسر التي تضمّ شخصًا واحدًا على الأقل من جنسية غير مغربية ما مجموعه 71.761 أسرة. ويُظهر توزيع هذه الأسر حسب نوعها وجود تشكيلتين أساسيتين.

فمن جهة، تتكون 22.043 أسرة، أي ما يمثل 30,7%، حصريًا من أشخاص يحملون جنسية أجنبية. وتعكس هذه الفئة بالأساس تجمعات مرتبطة بأهداف مهنية أو دراسية أو ذات طابع مجتمعي، حيث يحافظ الأفراد على روابط سكنية تجمع بينهم على أساس الجنسية نفسها أو من نفس أصل الهجرة.

ومن جهة أخرى، تشكّل غالبية الأسر، أي 49.718 أسرة (69,3%)، أسرًا مختلطة تضمّ أجانب ومغاربة معًا. ويُظهر انتشار هذا النوع من الأسر مستوى عالياً من الاندماج السكني والاجتماعي للأجانب داخل المجتمع المغربي. ويرتبط ذلك بتزايد الزواج المختلط، واستضافة أسر مغربية لأفراد أجانب، إضافة إلى أشكال سكن مشتركة ناتجة عن الدراسة أو العمل أو التضامن الاجتماعي.

تُبيّن المقارنة مع معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حدوث تحوّل عميق في بنية الأسر الأجنبية المقيمة بالمغرب. فقد كانت الأسر المتكوّنة حصريًا من أشخاص أجانب تمثل الأغلبية خلال سنة 2014، بنسبة 52,3% من مجموع الأسر الأجنبية، مقابل 47,7% للأسر المختلطة.

يكشف تحليل متوسط حجم الأسر عن تركيبة متباينة بين مختلف أنواع الأسر التي تضمّ شخصًا واحدًا على الأقل من جنسية أجنبية. فقد بلغ متوسط حجم الأسر المتكوّنة حصريًا من أجانب 3,7 فرد سنة 2024، مقابل 2,4 فرد سنة 2014، وهو ما يعكس التزايد الملحوظ في الأسر التي تتكون من أقارب أو تكتلات سكنية أكبر مما كان عليه الحال في السابق. ويشير هذا الحجم المرتفع نسبيا إلى أن الهجرة الأجنبية بالمغرب لم تعد تعتمد أساسًا على الأفراد المنعزلين، بل أضحت تشمل أيضًا وحدات أسرية مستقرة بشكل أكثر استدامة.

في المقابل، يبلغ متوسط حجم الأسر المختلطة، المؤلفة من أجانب ومغاربة، 2,3 فرد. وتعكس هذه البنية ظهور أشكال أكثر تقييدًا للعيش المشترك، غالبًا ما ترتبط بالأزواج من جنسيات مختلفة، أو بالأسر الصغيرة، أو الأسر التي تضم أجنبيًا واحدًا فقط ضمن أسرة مغربية. ويبلغ متوسط حجم الأسر التي تضم أجنبيًا واحدًا على الأقل 2,7 فرد، وهو معدل يظل أدنى من المتوسط الوطني لحجم الأسر المغربية.

الجدول 3: متوسط حجم الأسر في سنتي 2014 و2024

سنة	أجنبي	مختلط	مجموع
2014	2,4	4,0	3,2
2024	3,7	2,3	2,7

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

علاوة على ذلك، تظهر المعطيات تنوعًا ملحوظًا في أنواع الأسر لدى السكان الأجانب المقيمين في المغرب. وتعتبر فئة الأفراد الذين يعيشون بمفردهم الأكثر تمثيلاً، إذ تمثل 36,7 % من مجموع الأسر الأجنبية. وتعكس هذه النسبة المرتفعة الحضور البارز للمهاجرين المنعزلين، سواء كانوا عمالاً، أو طلابًا، أو مهاجرين في طور الاستقرار، الشيء الذي يؤكد النسبة الكبيرة للأسر الصغيرة.

تمثل الأسر المركبة، التي تضم عدة بالغين أو أسر مُمتدة، 30 % من مجموع الأسر الأجنبية. وغالبًا ما ترتبط هذه التكوينات بأشكال التعايش المجتمعي، أو لمّ شمل الأسرة، أو ممارسات التضامن بين المهاجرين، خصوصًا في الوسط الحضري.

تمثل الأزواج بدون أطفال 11,1 % من مجموع الأسر الأجنبية، فيما تبلغ نسبة الآباء مع أطفال غير متزوجين 22,2 %. وتشير هذه المعطيات إلى أنه بالرغم من وجود الأسر العائلية، فإنها أقل انتشارًا مقارنة بالأسر الفردية أو المركبة، كما أن جزءًا من الأسر الأجنبية يتكوّن خارج الإطار الزوجي القانوني، وهو ما قد يعكس خيارات ثقافية، أو اعتبارات إدارية، أو طبيعة الهجرة المؤقتة.

يُشكل الأزواج بدون أطفال 11,1 % من الأسر الأجنبية، بينما يُمثل الآباء الذين لديهم أطفالا غير متزوجين 22,2 %. تُبرز هذه المعطيات أنه على الرغم من وجود أسر تتكون من أقارب، إلا أنها أقل عددًا من الأسر المنعزلة أو المُركّبة، كما أن بعض الأسر الأجنبية تتشكل خارج الإطار القانوني أو إطار الزواج، وهو ما قد يعكس إما خيارات ثقافية، أو ظروفًا إدارية، أو طبيعة الهجرة المؤقتة.

الجدول 4: التوزيع حسب نوع الأسرة

نوع الأسرة	النسبة المئوية (%)
شخص يعيش بمفرده	36,7
أسرة مركبة	30,0
آباء لديهم طفل/أطفال غير متزوجين	22,2
زوجان بدون أطفال	11,1
المجموع	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

2.VIII خصائص رب الأسرة الأجنبية

في سنة 2024، تُظهر المعطيات أن غالبية الأسر التي تضم على الأقل شخصاً أجنبياً يترأسها ربّ أسرة أجنبي الجنسية بنسبة 84,3%، مقابل 15,7% فقط يرأسها مواطن مغربي. يشير هذا النمط إلى تزايد أعداد المهاجرين الأجانب الذين يستقرون في المغرب بصفة فاعلين مستقلين في تحديد وإدارة مشاريع هجرتهم، متحملين الوضعيات الإدارية والاقتصادية أو الأسرية المرتبطة بدور ربّ الأسرة. كما يعكس وجود مسارات هجرة أكثر استقراراً، تمكّن عدداً من الأجانب من الولوج إلى سكن مستقل أو تأسيس أسرهم الخاصة.

الجدول 5: جنسية رب الأسرة في سنتي 2014 و2024 (%)

سنة	أجنبي	مغربي	مجموع
2014	73,1	26,9	100,0
2024	84,3	15,7	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

ويُسجَّل تطوّر ملحوظ بالمقارنة مع سنة 2014، إذ كان 26,9% من الأجانب المقيمين يعيشون آنذاك تحت مسؤولية ربّ أسرة مغربي، غالباً في إطار ترتيبات استقبال أو سكن مشترك أو أشكال من التعايش الأسري المختلط، بينما كانت 73,1% من الأسر يترأسها شخص أجنبي. وتعكس هذه الدينامية انتقالاً تدريجياً من نموذج للهجرة قائم على الإيواء أو التبعية إلى نموذج للهجرة المستقرة والدائمة، حيث يتولى الأجانب بصورة متزايدة دور ربّ الأسرة ويصبحون فاعلين مستقلين في مسارات إندماجهم السوسيو-الاقتصادي داخل المغرب.

يُظهر التحليل حسب جنسية أرباب الأسر الأجانب المقيمين في المغرب أن الغالبية ينحدرون من القارة الإفريقية، بنسبة 57% من المجموع. وتعكس هذه النسبة المرتفعة الدور المحوري للمغرب كبلد استقرار لفائدة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، سواء تعلّق الأمر بهجرات اقتصادية أو أسرية أو إنسانية. ويشكّل مواطنو الدول الأوروبية ثاني أكبر مجموعة بنسبة 23%، رغم التراجع الملحوظ في حصتهم مقارنة بسنة 2014.

أما أرباب الأسر المنحدرون من بلدان المغرب العربي فيمثلون 6%، ومن بلدان الشرق الأوسط 7%، في حين يناهز نصيب المهاجرين الآسيويين 4%، والمهاجرين من القارتين الأمريكيتين 2%. وتعكس هذه البنية تنوعاً متزايداً في أصول رؤساء الأسر الأجنبية، مع بروز تركّز واضح لفائدة المهاجرين الأفارقة من خارج المنطقة المغاربية.

الجدول 6: توزيع أرباب الأسر الأجانب المقيمين حسب منطقة الجنسية

منطقة الجنسية	النسبة المئوية (%)
أوروبا	23%
أفريقيا	57%
المغرب العربي	6%
الشرق الأوسط	7%
آسيا	4%
أمريكا	2%
آخر	1%
المجموع	100%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

يُظهر تحليل خصائص أرباب الأسر الأجانب المقيمين أن الرجال يُمثلون 74,7% منهم، مقابل 25,3% من النساء. كما يبلغ متوسط سنّ أرباب الأسر الأجنبية 41 سنة، مع تسجيل تباينات تبعاً لنوع الأسرة. إذ يرتفع هذا المتوسط إلى 49 سنة لدى الأسر المختلطة، مقابل 39 سنة لدى الأسر المكوّنة حصرياً من أجانب، مما يعكس اختلافًا في الأنماط الجيلية والأسرية تبعًا لهيكل الأسرة.

الجدول 7: توزيع أرباب الأسر الأجانب المقيمين حسب الجنس ونوع الأسرة (%)

الجنس	أسرة مختلطة	أسرة أجنبية	المجموع
رجال	21,0	79,0	100,0
نساء	8,2	91,8	100,0
المجموع	17,8	82,2	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2024

يُظهر توزيع أرباب الأسر الأجانب المقيمين حسب الحالة العائلية اختلافات ملحوظة بين الأسر المختلطة والأسر المكوّنة حصرياً من أجانب. ففي هذه الأخيرة، يبلغ معدل المتزوجين 40,4%، مقابل 88,2% في الأسر المختلطة. ويتبع وضع العزوبية اتجاهًا معاكسًا، حيث تصل نسبته إلى 51,7% لدى الأسر الأجنبية الخالصة، مقابل 6,4% فقط لدى الأسر المختلطة. كما يُسجَّل حضور نسبي أكبر لرؤساء الأسر المطلقين ضمن الأسر الأجنبية الحصرية (5,3%) مقارنة بالأسر المختلطة (2,7%)، في حين تبقى نسبة الأرامل شبه متطابقة بينهما، بواقع 2,6% لدى الأسر الأجنبية و2,7% لدى الأسر المختلطة.

وعلى المستوى الإجمالي، يُسجَّل أن 48,9% من مجموع أرباب الأسر الأجنبية هم من المتزوجين، يليهم العازبون بنسبة 43,7%، ثم المطلقون بنسبة 4,8%، فالأرامل بنسبة 2,6%. وتُبرز هذه البنية تنوّع التكوينات الأسرية داخل ساكنة الأجانب المقيمين بالمغرب.

الجدول 8: توزيع أرباب الأسر الأجانب المقيمين حسب الجنس ونوع الأسرة (%)

الحالة العائلية	أسرة مختلطة	أسرة أجنبية	المجموع
عازب	6,4	51,7	43,7
متزوج	88,2	40,4	48,9
مطلق	2,7	5,3	4,8
أرمل	2.7	2,6	2,6
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2024

يظهر تحليل نوع النشاط لأرباب الأسر الأجنبية أن الغالبية منهم يُعدّون نشيطين مشتغلين، بما يمثل 70% من المجموع. أما الفئات المتبقية والتي تمثل 30% فتتوزع كما يلي: التلاميذ/ الطلبة بنسبة 9,4%، والمتقاعدون بنسبة 8,8%، في حين يشكل العاطلون 5,4%. كما تمثل ربات البيوت 2%، والأشخاص المسنّون 0,7%، بينما يُصنَّف 3,5% من رؤساء الأسر ضمن فئات العاجزون/ المرضى أو الملاك أو أخرى غير نشيطة. تُظهر هذه المؤشرات أن السكان الأجانب المقيمين في المغرب منخرطون بشكل كبير في الحياة الاقتصادية، مع وجود أقلية من أرباب الأسر المعالين أو في وضع هش.

الجدول 9: توزيع أرباب الأسر الأجانب المقيمين حسب الجنس ونوع الأسرة (%)

	أسرة مختلطة	أسرة أجنبية	المجموع
نشيط مشتغل	68,6	70,3	70,0
تلميذ / طالب	1,8	11,1	9,4
متقاعد	16,5	7,2	8,8
عاطل	5,1	5,6	5,4
ربة بيت	2,6	1,9	2,0
شخص مسن	1,1	0,6	0,7
عاجز / مريض	1,1	0,4	0,5
ملاك	0,9	0,2	0,3
غير نشيط آخر	2,2	2,8	2,7
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2024

3.VIII خصائص السكن

تشير معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 إلى أن غالبية الأسر الأجنبية المقيمة بالمغرب تعيش في شقق، التي تمثل 57,9% من مجموع الأسر. وتعكس هذه الهيمنة التركّز القوي للسكان الأجانب في المجالات الحضرية، حيث تُعدّ الشقق أكثر أنواع المساكن شيوعًا وإتاحة. وتليها المنازل المغربية العصرية، التي تشغلها 24,6% من الأسر الأجنبية.

أما نسبة الفيلات أو طوابق الفيلات التي تقطنها الأسر الأجنبية المقيمة بالمغرب فتمثل 13% من المجموع، بما يشير إلى وجود شريحة من الأسر التي تقيم في مساكن فسيحة وغالباً ما تقع في أحياء سكنية راقية. ويعكس هذا النوع من السكن عادةً مستوى معيشياً مرتفعًا نسبيًا واستقرارًا سكنيًا أفضل، خاصة لدى الأسر المستقرة أو لدى أرباب الأسر الذين يزاولون مهنًا مؤهّلة.

وتظل المنازل المغربية التقليدية، التي تمثل نسبة ضئيلة تصل إلى 1,4%، موجودة أساساً في بعض المناطق القروية أو الأحياء القديمة، في حين يشغل 3,1% من الأسر الأجنبية أنواعاً أخرى من السكن، بما في ذلك المساكن المؤقتة أو الجماعية.

الجدول 10: توزيع أسر الأجانب المقيمين حسب نوع السكن

نوع السكن	النسبة المئوية (%)
شقة	57,9
منزل مغربي عصري	24,6
فيلا/طابق فيلا	13,0
منزل مغربي تقليدي	1,4
آخر	3,1
المجموع	100%

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، فإن ما يقارب 6 أسر أجنبية من أصل 10 (62,3%) يكترون محلا للسكن، بينما 32,3% منهم يشغلون مسكنًا في ملكيتهم. ويكشف التحليل حسب نوع الأسرة عن اختلافات جوهرية. إذ إن الأسر المختلطة يكون فيها أغلب أرباب الأسر مالكين أو شركاء في الملكية (58,5%)، مقابل 19,2% فقط لدى الأسر المكوّنة حصرياً من أجانب. وعلى العكس، فإن هذه الأخيرة تكتري في الغالب محلا للسكن(75,9%) ، بينما تبلغ هذه النسبة 34,9% في الأسر المختلطة.

تبرز أشكال حيازة سكن أخرى، وإن كانت أقل شيوعًا، فإنها تظل موجودة. إذ يشكّل الأفراد الذين هم في طور التملك نسبة 1,2% من المجموع، وشاغلو السكن الوظيفي نسبة 1,8%، والقاطنون مجانًا نسبة 1,7%، بينما تُمثّل الأشكال الأخرى نسبة 0,7% . وتعكس هذه الأرقام أوضاعًا معينة، تتعلق بشكل خاص بالاتفاقات الخاصة بالعمل، أو العلاقات الأسرية، أو المساعدات الإنسانية.

الجدول 11: توزيع أسر الأجانب المقيمين حسب نوع حيازة السكن ونوع الأسرة (%)

نوع حيازة السكن	أسرة مختلطة	أسرة أجنبية	المجموع
مالك/مالك مشترك	58,5	19,2	32,3
في طريق التملك	2,4	0,7	1,2
مكتري	34,9	75,9	62,3
قاطن لسكن وظيفي	1,0	2,2	1,8
قاطن لسكن مجاني	2,3	1,4	1,7
آخر	0,9	0,6	0,7
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2024

خلاصة

تؤكد نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ترسّخ مكانة المغرب كبلد استقبال لساكنة أجنبية آخذة في التزايد والتنوّع. فقد استقر غالبية الأجانب المقيمين حديثًا، مما يعكس تسارعًا ملحوظًا في أعداد الوافدين خلال العقد الماضي، وخاصة بعد سنة 2021. وتأتي هذه التطورات في سياقٍ أصبح فيه المغرب يحتل موقعًا محوريًا في ديناميات الهجرة الإقليمية والإفريقية.

تُبرز البنية الديمغرافية لهذه الفئة السكانية ملامحَ فئة شابة في سنّ النشاط، حيث إن نحو 80,1% من السكان الأجانب المقيمين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة، وهو ما يعكس الطابع الاقتصادي أساسًا لمشاريع الهجرة. ومع ذلك، فإن وجود الأطفال وكبار السن يدلّ على اتجاه نحو استقرار الأسر الأجنبية وتنويع أشكال الإقامة، بما يُجسّد انتقالًا من هجرة موجَّهة نحو العمل إلى هجرة إقامة طويلة الأمد.

على الصعيد المجالي، يظل السكان الأجانب متمركّزين بقوّة في الأقطاب الحضرية الكبرى، خاصة الدار البيضاء–سطات، الرباط–سلا–القنيطرة، مراكش–آسفي، وسوس–ماسة. فهذه الجهات، بما تتوفر عليه من نسيج اقتصادي ديناميكي وبنية تعليمية وخدمات متنوعة، تُعدّ المجالات الأساسية للاندماج الاجتماعي والمهني. ويتطلب هذا الاستقطاب الجغرافي إعادة توازن إقليمي لسياسات الاستقبال، بما يُشجع على توزيع واندماج أفضل في المناطق الناشئة أو تلك التي تتمتع بإمكانات تنموية.

يعكس تنوع الأصول الوطنية أيضًا إعادة تشكيل مشهد الهجرة المغربي. إذ يُشكّل الأفارقة القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء اليوم أكبرَ نسبةٍ من الأجانب المقيمين بالمغرب، يليهم الأوروبيون والمغاربيون ثم القادمون من الشرق الأوسط. تُتيح هذه التعددية الثقافية واللغوية للمغرب فرصةً للإثراء الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنها تُثير أيضًا تحدياتٍ تتعلق بإدارة الهجرة وتعزيز التماسك الاجتماعي وضمان الولوج العادل إلى الحقوق.

بالنظر إلى المستقبل، يُرتقَب أن تواصلَ فئةُ الأجانب المقيمين بالمغرب نموَّها على المديين المتوسط والبعيد، بفعل تضافر عوامل عدّة، أبرزها الاستقرار السياسي، والآفاق الاقتصادية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب، إلى جانب دوره الفاعل في التعاون الإقليمي والدولي في مجال الهجرة. وبذلك يمكن للمغرب أن يعزّز مكانته كقطب جذبٍ للهجرة في شمال إفريقيا، خاصة بالنسبة لفئة الشباب النشيطين والطلبة وروّاد الأعمال. ولتحقيق هذه الغاية، يُعدّ التتبع الإحصائي المنتظم للسكان الأجانب المقيمين رافعةً أساسيةً من أجل إضاءة مجالات التخطيط وصياغة السياسات العمومية.

ملحق

الجدول 1: الجنسيات الأكثر تمثيلا بين دول جنوب الصحراء

دول جنوب الصحراء	النسبة المئوية (%)
السنغال	30,8
ساحل العاج	28,9
غينيا	8,0
مالي	4,1
جمهورية الكونغو	3,9
دول جنوب الصحراء الأخرى	24,2
المجموع	**100,0**

الجدول 2: الجنسيات الأكثر تمثيلا بين الدول الأوروبية

أوروبا	النسبة المئوية (%)
فرنسا	68,2
إسبانيا	7,0
إيطاليا	4,0
بلجيكا	3,2
ألمانيا	2,7
دول أوروبية أخرى	14,9
المجموع	**100,0**

الجدول 3: الجنسيات الأكثر تمثيلا بين دول أمريكا الشمالية

أمريكا الشمالية	النسبة المئوية (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	75,6
كندا	24,4
المجموع	**100,0**

الجدول 4: الجنسيات الأكثر تمثيلا بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستثناء بلدان المغرب العربي.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستثناء بلدان المغرب العربي	النسبة المئوية (%)
الجمهورية العربية السورية	41,4
مصر	13,6
المملكة العربية السعودية	9,9
فلسطين	7,6
العراق	6,7
دول أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستثناء بلدان المغرب العربي	20,8
المجموع	**100,0**

الجدول 5: الجنسيات الممثلة لدول المغرب العربي

المغرب العربي	النسبة المئوية (%)
موريتانيا	31,7
الجزائر	31,4
تونس	28,9
ليبيا	7,9
المجموع	**100,0**

الجدول 6: الجنسيات الأكثر تمثيلا بين الدول الآسيوية

آسيا	النسبة المئوية (%)
الصين	24,8
الفيليبين	21,5
تركيا	15,0
الهند	11,7
جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)	5,9
دول آسيوية أخرى	21,1
المجموع	**100,0**

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵡⵉⵏ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN